الفصل الثاني :التنمية مبادئ ومفاهيم عامة

المحاضرة 05

1- مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تطورت مقاييس التنمية على عدة محاور خلال العقود الأربعة الأخيرة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

4-1- مؤشرات الناتج والدخل

اعتمد هذا المؤشر كأسلوب لقياس التنمية، وقد اشتق منه فيما بعد معدل نمو متوسط الفرد أو الناتج الإجمالي لكل فرد كمؤشر اقتصادي عام للتنمية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدلات أسرع من معدلات نمو سكان ذلك المجتمع أو تلك الدولة.

وتستخدم معدلات ومستويات نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد لقياس الرفاهة الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان ؛ أي كم السلع والخدمات الحقيقية المتاحة للمواطنين من اجل الاستهلاك أو الاستثمار. وقد استعمله البنك الدولي لمقارنة الظواهر التنموية عالميا وميز فيه بين ثلاث مجموعات من الدول: ذات الدخل الفردي الضعيف، ذات الدخل الفردي المتوسط (تضم مجموعتين من الدول)، وذات الدخل المرتفع.

واجه هذا المؤشر انتقادات واسعة من زوايا متعددة، أهمها:

- مشكلة ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية عن تقدير الدخل بدقة، مع عدم دقة إحصائيات السكان، يضاف إلى ذلك عدم الاتفاق بين الدول على البنود المدرجة في حسابات الناتج الإجمالي، ومشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، فضلا عن اختلاف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الرسمية، وهو ما يجعل المقارنة بين الدول على أساس معدل الدخل الفردي الحقيقي أمرا غير دقيق ؛
- الدخل ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي،وإنما هو على أحسن الفروض هدف "نائب" عن الهدف الأصلي وهو تحسين الرفاهة الاجتماعية التي لا تتوقف على عوامل مادية فقط،وإنما على عوامل غير مادية لا تظهر في الناتج القومي الإجمالي بحكم تعريفه. كما أن الرفاهة الاجتماعية لا تعتمد على

حجم الناتج القومي الإجمالي فحسب، وإنما تعتمد على تكوين أو محتوى الناتج (ماذا ينتج؟وبأي نسب؟)، وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة، وعلى توزيعه على أقاليم الدولة المعنية. وحتى على المستوى الفردي، فان رفاهة الفرد لا تتحدد بدخله فحسب، بل تتحدد أيضا بطريقة استخدام ذلك الدخل ؛

- يخفي هذا المؤشر حقيقة توزيع الدخل،إذ يمكن أن يكون مضللا إلى حد كبير خاصة عندما تكون الدول لديها هياكل مختلفة لتوزيع الدخل. كما أن أوزان الرفاهة المرفقة لمعدلات النمو للمجموعات الدخلية المختلفة تكون غير متساوية، علاوة على أن المجتمع يحدث النمو في دخل المجموعات المرتفعة دخليا.
- يعتبر معدل نمو الناتج القومي الإجمالي مقياسا مضللا للأداء التنموي ولاحتمالات النمو في المستقبل إذا قصرنا النظر عليه دون اعتبار للمعلومات الإضافية عن طبيعة النمو ومصادره، كما يقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج، وإلى توسع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم، أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية أو المنجمية،..

4-2- المؤشرات الاجتماعية

أدت الانتقادات التي كانت موجهة لاستعمال معدل متوسط الدخل الفردي كمقياس لدرجة التنمية إلى ظهور عدة محاولات لتصليح الوضع والبحث عن مقياس بديل يحيل محل ذلك المقياس التقليدي للتنمية. من بينها:

- تصحيح معدل النمو التقليدي من الزاوية التوزيعية،واقتراح **معدل نمو الرفاهة الاجتماعية** مستندا إلى مفهوم الدخل المكافئ الموزع بالتساوي ، والذي يعبر عن النسبة من الدخل الكلي الحالي للمجتمع التي تكفى فيها لتوزيع الدخل الحالي توزيعا متساويا لبلوغ نفس مستوى الرفاهة الاجتماعية الحالي،
- المقياس النقدي للرفاهة والذي أطلق عليه مقياس الرفاهة الاقتصادية في الدراسة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. بينما أطلق عليه **مقياس الرفاهة القومية الصافية** في اليابان كمكمل لمقياس الناتج القومي الإجمالي من زاوية التعبير عن الرفاهة، وذلك بإضافة عناصر معينة من جهة كالخدمات غير

مدفوعة الأجر للزوجات وربات البيوت، وقيمة أنشطة أوقات الفراغ، إعانة وحدات الإنتاجية للأسر، واستبعاد بعض العناصر من جهة أخرى مثل قيمة أصناف الإنفاق العائلي والحكومي كنفقات الانتقال إلى مكان العمل والمصاريف الشخصية...وحذف قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة.

اصطدمت مساعي محاولة تعديل أسلوب قياس الناتج القومي الإجمالي بمشكلة جوهرية وهي مشكلة الاتفاق على ما يراد قياسه حقيقة، كما أن البنود المقترح حذفها أو إضافتها تثير مشكلات صعبة على مستوى المفاهيم، ضف إلى أن الإصرار على القياس النقدي للرفاهة يحجب جوانب هامة لهذا المفهوم يحول دون التعرف على اتجاهات التغير الاجتماعي.

في السبعينات من القرن العشرين، ومحاولة لصياغة مقياس عام للتنمية كبديل للمقياس التقليدي الناتج القومي، حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية اقتراح مقياس مركب لعامل التنمية الاجتماعية مكون من 18 مؤشرا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تم اختبارها من بين 73 مؤشرا لمجموعة مكونة من 58 دولة من الدول النامية والمتقدمة بناء على شدة العلاقة فيما بينها لتكون مؤشر تنموي، فقد وجد أن هناك علاقة وطيدة بين المعاملات وحالة التنمية أكثر من علاقة متوسط الدخل الفردي بالتنمية، وأن تلك العلاقة تزداد وطاءه كلما كانت الدولة أقل تقدما، وتضم هذه المعاملات: **معدلات الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني ؛ الطاقة ؛ الحديد والكهرباء ؛ الكثافة السكانية ؛ معدل الحياة عند الولادة ؛ التعليم عند المستوى الابتدائي والثانوي ؛ العمالة في قطاعات الزراعية والصناعة ؛معدلات الأجور ؛ الدخل الفردي...الخ.**

ولكن الانتقاد الأساسي الموجه إلى المحاولات المذكورة أعلاه هو أنها :

- كلها تسعى إلى قياس التنمية من منظور التعبير البنيوي وليس من منظور الرفاهية الإنسانية
- كما أنها تفترض أن الدول المختلفة عليها أن تتطور وفق المسار الذي أتبعه الدول المتقدمة في الماضي، ويظهر ذلك جليا في استعمالها لمعدلات متوسط الاستهلاك الفردي للبروتين والطاقة،
- كذلك فإن هذه الدراسة ركزت أكثر على المدخلات (الكم) في ميدان الصحة والتعليم أكثر من تركيزها على المزجاة (الكيف) مثل عمر الإنسان ومستوى الأمية.

مما سبق وفي هذا الصدد، ظهرت الحاجة الملحة إلى تطوير معاملات مركبة تسعى إلى قياس التنمية في إطار تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان ولغالبية السكان في شكل تحسين نوعية الحياة.

من أجل ذلك، ظهرت آخر وأوضح المحاولات لإحداث دراسة مقارنة لحالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتخلفة والمتقدمة على السواء بصورة نظامية وتحليلية وذلك من طرف البرنامج التنموي للأمم المتخذة (**UNDP**) في تقاريرها السنوية (**DevelopmentReportsHuman**) ابتداء من سنة 1990،وقد سمت هذه التقارير أداة القياس للتنمية بمؤشر التنمية الإنسانية.

5- الرقم القياسي للتنمية البشرية IDH

باعتبار التنمية البشرية عملية توسيع حريات البشر من خلال توسيع الخيارات المتاحة أمامهم، انصب الاهتمام على توسيع قدرة الناس ليحيوا حياة يتمنونها، أو يرغبون قي تحقيقها، واعتبر أن أهم هذه الخيارات:الحياة الطويلة الخالية من العلل ؛ اكتساب المعرفة ؛ التمتع بمعيشة كريمة.

من هذا المنطلق قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق منظور القدرة من خلال التركيز على قدرات محورية هي "الحياة الصحية " لفترة طويلة، كما تعكسها معلومات العمر المتوقع، و"المعرفة " كما تعكسها قياسات التحصيل التعليمي، "وهناء المعيشة" كما يعكسها متوسط دخل الفرد. وطور برنامج الأمم المتحدة مؤشرا مركبا من هذه القدرات. أطلق عليه اسم "دليل التنمية البشرية " أو مؤشر التنمية البشرية لقياس الانجاز التنموي الذي يتحقق في كل دولة.

تتراوح قيمة المؤشر من صفر (أدنى انجاز تنموي) إلى الواحد (أعلى انجاز تنموي)، حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى وتنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية. ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي:

- الدول ذات التنمية البشرية العالية من 0.80 فما فوق ؛
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين 0.50 واقل من 0.80 ؛
- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة تحت 0.50.

منذ صياغته في عام 1990، تعرض مؤشر التنمية البشرية إلى جملة من الانتقادات أبرزها :

- بساطته الشديدة التي يعتقد معها الوصول إلى فهم اشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها وذلك لقياسه بعضا من خيارات البشر ؛

- إغفاله عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية على أهميتها، كالحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛ والحماية من العنف وعدم الأمان والتمييز ؛
- السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث. مثلا فقد لا يعبر مؤشر توقع الحياة عند الميلاد بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد، وقد لا يعكس معدل الأمية لدى البالغين المستوى التعليمي ومدى مساهمته في اكتساب المعرفة وتنمية قدراتهم، وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل الإجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخل.

لتدارك هذا النقص، تعرض مؤشر التنمية البشرية للتعديل المتتالي خصوصا فيما يتعلق بقياس مكوناته الفرعية، ووصلا إلى اعتماد صيغة المتوسط الهندسي بدلا من المتوسط البسيط في أحدث تقريرين لعامي 2010-2011. فوفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والذي صدر تحت عنوان:" الثروة الحقيقية للأمم:مسارات إلى التنمية البشرية "، تم إدخال بعض التغييرات والتعديلات عليه وذلك باستخدام بيانات ومنهجيات لم تكن متاحة في معظم البلدان في عام 1990، فنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية مثلا في قياس الدخل. وقد أزيل الحد الأعلى للدخل بهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 40000 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل. وفي التعليم استعيض بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذي هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة.والهدف من ذلك هو تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد. وفي مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي. وتجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية التي تتراوح بين صفر وواحد. وتصنف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية في أربع فئات هي:

- فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية أكثر من 0.75 ؛
- فئة التنمية البشرية المرتفعة إذا تراوحت قيمة دليل التنمية البشرية بين 0.51 و 0.75 ؛
- فئة التنمية البشرية المتوسطة إذا تراوحت قيمة دليل التنمية البشرية بين 0.26 و 0.50 ؛
- فئة التنمية البشرية المنخفضة إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية أدنى من 0.26.

كما تم إضافة مقاييس جديدة إلى مجموعة دليل التنمية البشرية، وهي مقاييس متعددة الأبعاد لعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر.

أ–دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة

يقيس هذا الدليل التفاوت بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية بحسم متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقا لمستوى عدم المساواة فيه، وتكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية الأصلي عندما تكون المساواة تامة بين الناس، وتكون قيمة الأول اقل من الثاني في حالة وجود عدم المساواة.

ب –دليل الفوارق بين الجنسين

يقيس العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، التمكين والمشاركة قي سوق العمل. وتتراوح قيمة هذا الدليل بين 0 (مساواة تامة بين الجنسين) و1 (انعدام المساواة بينهما في جميع الأبعاد).

ج– دليل الفقر البشري متعدد الأبعاد

يقيس دليل الفقر البشري التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية،إذ يعطي صورة التوزيع ويقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما، فهو يقيس الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهذا الدليل هو مقياس متعدد الأبعاد للفقر.

قبل ظهور دليل الفقر البشري متعدد الأبعاد ظهر دليلان للفقر البشري،أحدهما خاص بالبلدان النامية ويسمى دليل الفقر البشري، والآخر خاص بالبلدان المصنعة ويسمى دليل الفقر البشري.

حيث يركز الأول على نواحي الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في كل من: البقاء على قيد الحياة (التعرض للموت في سن مبكرة جدا) ؛ المعرفة (الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال) ؛ وبمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام. بينما يركز دليل الفقر البشري على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان وهي التعرض لخطر الوفاة ؛ الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات ؛ النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون دون مستوى الفقر ؛ الاستبعاد الاجتماعي ويقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (12 شهرا فما فوق). في

حين يقيس دليل الفقر البشري المتعدد الأبعاد أوجها مختلفة من الحرمان على مستوى الفرد في الأسرة في ثلاثة أبعاد:

- **الصحة**: ويستعمل فيه مؤشر التغذية (وجود فرد واحد من الأسرة على الأقل يعاني من سوء التغذية) ومؤشر وفيات الأطفال (وفاة ولد أو أكثر) ؛
- **المعرفة**: ويستخدم فيه مؤشر سنوات الدراسة (عدم استكمال أي فرد من الاسرة خمس سنوات دراسية) ومؤشر السكان الملتحقين بالمدرسة (وجود ولد واحد على الاقل في سن الدراسة غير ملتحق بالمدرسة) ؛
- **مستوى المعيشة**: ويقاس بمؤشرات: وقود الطهو، المراحيض، المياه، الكهرباء، الارض، والاصول.

ويجب الإشارة إلى أن مؤشر التنمية الإنسانية هو مقياس لمستويات نسبية وليس مطلقة للتنمية الإنسانية وأنه يهتم بنتائج التنمية كالصحة والتعليم وليس على وسائلها كمتوسط الدخل الفردي لوحده.